الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٣٧**
الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاريون – مينا (إكوادور).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (*A/65/83*)

مشروع القرار (*A/65/L.3*)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية اعتمدت في جلستها العامة السادسة والثلاثين، مشروع القرار A/65/L.3 بوصفه القرار ٦٥/٦. سنواصل الآن قائمة المتكلمين تعليلا للتصويت.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها، كحد أقصى، على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): إن ميانمار، بالنظر إلى الآثار المماثلة الملموسة بسبب نظامها الاقتصادي والسياسي وسبيلها في التنمية، تتعاطف مع الشعب الكوبي وتتفهم مدى الصعوبة والمعاناة التي يتسبب بها الحظر المفروض عليه، وبخاصة لكبار السن والنساء والأطفال. في كل عام يتم الإعراب عن صراحة عن إرادة المجتمع الدولي باتخاذ قرارات بأغلبية ساحقة من الدول تطالب بإنهاء الحظر. ويعتقد وفدي أن لكل دولة الحق في اختيار أنظمتها الاجتماعية والسياسية الخاصة بها وسبيلها في التنمية. والحظر المفروض على كوبا لا يتناقض فحسب مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بل أيضا مع القانون الدولي. لتلك الأسباب، فإن ميانمار، كما فعلت في السنوات السابقة، قد صوتت مؤيدة لمشروع القرار المعنون: ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

السيد ماك – دونالد (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على السماح لي بالكلام تعليلا للتصويت في إطار البند ٤١ من جدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأعمال المعنون: ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

إن سورينام ما برحت تعارض هذا الحظر ولذلك أيدت بالكامل قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة وصوتت مؤيدة لها. وتود سورينام أن تكرر مرة أخرى موقفها بشأن هذه المسألة الحيوية.

إن حكومة جمهورية سورينام لا تزال ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وبتأييد مبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الإنفاذ الانفرادي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي من جانب الولايات المتحدة على كوبا يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبالمثل، فإن الاستمرار لمدة سنة أخرى في الحظر التجاري المفروض على كوبا والذي لا يزال نافذا حتى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لا يزال يتسبب في قلق كبير إزاء خلفية زيادة أثر الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية الحالية والتي سوف تفاقم من الصعوبات التي يعاني منها الشعب الكوبي.

لذلك تكرر سورينام دعوتها إلى إنهاء الحظر الذي يتناقض مع القانون الدولي ويؤثر سلبا بالتعاون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي.

وأخيرا، فإن وفدي يؤيد البيانات التي أدلى بها صباح اليوم ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والممثل الدائم لجزر البهاما بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): صوّت وفد بيلاروس اليوم، مع ١٨٦ دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، مؤيدا القرار ٦/٦٥ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. إن جمهورية بيلاروس تشجب باستمرار اللجوء إلى التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للضغط سياسيا واقتصاديا على البلدان النامية. وتؤمن بأنها تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الأخرى.

إننا نؤكد أن لكل دولة حقا غير قابل للتصرف في اختيار نمطها الخاص في التنمية، ونؤمن بأن أي محاولة انفرادية من قبل أي دولة لتغيير النظام السياسي الداخلي في أي دولة أخرى باستخدام الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية أو أي نوع آخر من الضغوط أمر مرفوض.

منذ شهر بالكاد، ناقش قادة الدول الأعضاء في نفس هذه القاعة التدابير المطلوب اتخاذها من قِبَل المجتمع الدولي بغية الوفاء بالتزاماتهم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير مستوى معيشي لائق لمواطني بلدانهم. ولدينا اقتناع بأن اللجوء إلى التدابير الاقتصادية القسرية ما هو إلا أداة لوضع عقبات كأداء في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يضر بالمصالح الحيوية بشعب البلد الذي تمارس ضده الجزاءات، وأنه ينتهك حقوق الشعوب في الحياة الكريمة ويسهم بالتالي في زعزعة الاستقرار السياسي ونشوب النزاعات.

ونرى، أن اللجوء إلى الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية أكثر ما يكون منافيا للأصول في ظل الظروف الراهنة الناجمة عن الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ليست هذه المرة الأولى التي نستمع فيها إلى نداءات توجه من منبر الجمعية العامة من أجل وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وها نحن اليوم قد اتخذنا القرار التاسع عشر على التوالي الذي تصدره

الجمعية العامة في هذا المسألة، ويحدونا الأمل في أن يجد صوتنا الجماعي أذنا صاغية هذه المرة.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): تشارك سانت كيتس ونيفيس من سبقوها تأييد البند ٤١ من جدول الأعمال المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتود أن تشرح الأسباب التي دعتها للتصويت مؤيدة القرار ٦/٦٥. إن هذه المناقشة بالغة الأهمية وتعالج أمرا يقع في صميم القانون الدولي ألا وهو موضوع السيادة وعدم التدخل وتعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

تربط سانت كيتس ونيفيس علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويظل ذلك البلد واحدا من أوثق وأقوى شركائنا. إننا نحترم الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في العلاقات الدولية وفي تأسيس وتعزيز هيئتنا هذه. إن الولايات المتحدة الأمريكية قائد عالمي ونحن ندرك دورها في العلاقات الدولية ونثني عليه.

ومع ذلك، يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية مصر العربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الجمهورية اليمنية بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والممثل الدائم لكومنولث جزر البهاما بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

أفادت سانت كيتس ونيفيس، في معرض مساهمتها في تقرير الأمين العام (A/65/83) بهذا الشأن، أنها لا تدعم أو تطبق أية قوانين أو تدابير من شأنها المساس بحرية تدفق التجارة الدولية. كما نوهنا أيضا إلى أننا لا نطبق أية قوانين ذات آثار خارجة عن نطاق ولايتنا الإقليمية من شأنها المساس بسيادة دول أخرى والمصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها القضائية.

ذلك موقف مبدئي يشمل جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة. لذا فإن سانت كيتس ونيفيس تطالب بقوة بوضع حد للحصار المفروض على كوبا. إن كوبا واحد من أوثق حلفاء سانت كيتس ونيفيس، وشريك في منطقة البحر الكاريبي ساعد كثيرا في تطوير نظام الرعاية الصحية ومجالات أخرى في سانت كيتس ونيفيس. لقد استفاد المجتمع الدولي كثيرا، وبوسعه أن يستفيد أكثر، من التعاون مع كوبا، تماما كما استفادت سانت كيتس ونيفيس.

إننا نرى في هذا الحصار عبئا على إخوتنا وأخواتنا في كوبا. ذلك أن آثاره السلبية على تلك الدولة الجزرية الصغيرة النامية عميقة للغاية وهو يظلم الشعب الكوبي. وفيما لا يزال المجتمع الدولي في قبضة الركود الاقتصادي العالمي ولا يزال الكثيرون منا يعتمدون على شراكتهم مع بلدان أخرى لبلوغ التعافي، تظل كوبا تترنح تحت وقع الحصار. ذلك أمر مناقض لمبدأ الشراكة الذي تجسده الأمم المتحدة.

إن مجرد تصويت أغلبية الدول الأعضاء تقليديا مؤيدة لمشروع القرار يعني أن الشعور الغالب هو أن الحصار عمل خاطئ. إننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تحترم حرمة الجمعية العامة والقرارات التي تتخذها. وما لم تفعل ذلك، فإنها ستضعف عمل منظومة الأمم المتحدة.

يأمل وفدي أن يتمكن البلدان – كوبا والولايات المتحدة – من تحسين علاقاتهما والشروع في عملية شراكة وتعاون. ثمة الكثير الذي يمكن أن نتعلمه بعضنا من بعض، لكن الحصار يحول دون ذلك. من أجل ذلك تؤيد سانت كيتس ونيفيس القرار ٦/٦٥ وقد صوتت مؤيدة له. وندعو البلدين مجددا إلى إيجاد أساس مشترك بحيث يتمكن المجتمع الدولي بأسره من الخروج من هذا المأزق.

السيد لوانغمونينتون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيانين اللذين أدلى بهما ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا معارضتها لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا، المفروض بشكل انفرادي من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. إن الحصار المفروض على كوبا لا يناقض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل ينتهك أيضا المبادئ الأساسية للسيادة والمساواة والحق في التنمية لجميع الشعوب. وعلاوة على ذلك، فإنه يستمر في إيقاع أذى ومشقة غير مسبوقين على الشعب الكوبي وفي إعاقة إحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في كوبا.

إن اتخاذ القرار ذي الصلة للعام التاسع عشر على التوالي من قِبَل الأغلبية الساحقة لأعضاء الجمعية العامة مؤشر على رفض المجتمع الدولي للتدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية على وجه العموم وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على وجه الخصوص. إن القرار الذي اتخذناه للتو يؤكد من جديد صداقة وتضامن المجتمع الدولي مع الشعب الكوبي والدعوة إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار على كوبا.

وتؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأهمية تسوية الخلافات فيما بين الدول عبر الحوار السلمي والمفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة. وبهذه الروح، تعيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها المستمر لقرار الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وصوتت مؤيدة للقرار ٦/٦٥.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذت الجمعية العامة قرارات متعاقبة تدعو الدول إلى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، وتحثها على الامتناع عن سن القوانين واتخاذ التدابير التي تضر بالحقوق والمصالح المشروعة للدول الأخرى. ولكن، للأسف، لم يلق هذا النداء العادل الاستجابة دائما، وظلت قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بدون تنفيذ.

وقد أوجد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا صعوبات هائلة للشعب الكوبي في جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإجراء الإصلاحات. كما أنه قوض بشكل خطير جهود الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر وتحسين المستويات المعيشية لشعبها، وتسبب بالمعاناة الشديدة للنساء والأطفال في كوبا.

كما أعاق المبادلات الاقتصادية والتجارية الاعتيادية والنافعة بين كوبا والبلدان الأخرى، وتعدى بشكل خطير على حقوقها ومصالحها المشروعة. ويحبط الحصار، في بعض المجالات، الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واليوم، صوتت جمهورية تترانيا المتحدة مرة أخرى مؤيدة للقرار بإنهاء الحصار. ويعبر هذا التصويت أيضا عن تضامننا مع البلدان التي تتفق مع رأينا المعارض لتطبيق التدابير التجارية الانفرادية ضد كوبا، التي تترتب عليها آثار متجاوزة للحدود الإقليمية على شعوب واقتصادات دول أخرى. وتفهم تترانيا تلك التدابير الانفرادية على أنها لا تنسجم مع روح التعددية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمتع تترانيا بعلاقات جيدة وسليمة مع شعب وحكومة كوبا، وتتعاون مع ذلك البلد في مختلف المساعي الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك بناء القدرات في مجالات

الصحة والتعليم والرياضة. وتعتقد ترانيا أن التعاون بين البلدين سيزدهر أكثر إذا ما رفع الحصار الانفرادي.

وتحظى ترانيا بعلاقات ممتازة وبشراكة إنمائية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبتلك الروح تنضم حكومة بلدي مرة أخرى إلى الدول الأعضاء الأخرى في حث الولايات المتحدة على الإصغاء إلى النداءات المتكررة والمتزايدة للمجتمع الدولي لكي تضع حدا للحصار أخيرا، وتمتثل لمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدها الجار.

السيد أبو بكر (الجماهيرية العربية الليبية): لم يكن فرض العقوبات وتدابير الحصار، في أي يوم من الأيام، حلا للخلافات بين الدول، بل إن هذه الإجراءات القسرية تبعث برسالة واضحة إلى العالم، مفادها أن لغة القوة والهيمنة هي المسيطرة على العلاقات بين الدول وتدل على التسلط وروح التعالي، وتشير إلى صعوبة التقدم نحو إرساء السلام الشامل وتعزيز العلاقات الودية بين الدول وتسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات والتحقق والوساطة والتوفيق والتسوية، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، وكل ذلك على أساس المساواة التامة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل لسيادة الدول، بصرف النظر عن حجمها وعدد سكانها وطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق، فإن وفد بلدي يدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى احترام هذا المبدأ.

لقد تعرضت بلادي لحصار اقتصادي خلال العقد الماضي، وهي تعي تماما الأضرار الفادحة لتلك الإجراءات القسرية على الشعوب، وتأثيرها الكبير على التعليم والصحة والتنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وعليه، فإن بلادي تعارض بشدة الإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتعرب عن قلقها البالغ حيال استمرار بعض الدول في تطبيق العقوبات الاقتصادية القسرية والانفرادية، التي تتجاوز الحدود الإقليمية، لمخالفتها الصريحة لمبادئ القانون الدولي، وبخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولا شك في أن تطبيق العقوبات لا يؤدي إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية وتعميق جذور الخلاف والكراهية بين الشعوب. وإننا نشجع الولايات المتحدة على رفع الحصار المفروض على كوبا وتعزيز العلاقات بما يساهم في خدمة مصالح الشعبين.

لقد صوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ لأنه يرى أن فرض العقوبات وتدابير الحصار لا يمثل وسيلة ناجعة لتسوية الخلافات بين الدول. ونأمل في أن يسهم اعتماد القرار في تسوية الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية، بعيدا عن الإجراءات القسرية الانفرادية.

السيد الجعفري (سوريا): لقد نصت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكدت توجهات وقرارات منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ وحتى الآن على قداسة هذه المبادئ والمقاصد، وبالتالي، يفترض في أعضاء الأمم المتحدة كافة، أن يحترموا ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل دستور هذه المنظمة وإطارها المرجعي الأول والأخير.

ولما كان الحظر الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والتدابير الجديدة الرامية إلى إحكام هذا الحصار تتعارض مع الميثاق ومبادئ القانون

الدولي والقانون الإنساني الدولي والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول، خصوصا مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، فإن هذا الحظر يصبح حكما غير قانوني، ولا ينسجم مع المعايير التي قبلها المجتمع الدولي للتعامل فيما بين الدول.

كما أنه، أي الحصار، يشكل تحديا غير مسبوق للقانون الدولي، ولمصداقية قانونية السياسات الأمريكية ذاتها. إن هذا الحصار المفروض على كوبا، منذ ٥٠ عاما وأكثر، قد خلق سابقة مرفوضة في التعامل الأحادي الطرف بين الدول خارج إطار القانون الدولي. كما عرّض كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمّق معاناة الشعب الكوبي، لا سيما الأطفال منهم وكبار السن.

لقد وضع الحصار الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة، لا تحسد عليها، مع المجتمع الدولي. وأثر الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره. ولا يزال الحصار يتسبب في إلحاق الضرر بالاقتصاد الكوبي، الذي تجاوزت خسائره عشرات مليارات الدولارات، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي تقدر أيضا بعشرات المليارات من الدولارات. كما أن الحصار يلحق الضرر بالتنمية الاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، ويحرم الشعب الكوبي من المنافع العائدة من التجارة الحرة. وينتهك الحصار انتهاكا مباشرا الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، بما في ذلك الحق في العيش والتنمية.

لقد ناقشت الجمعية العامة هذا البند على مدار ١٩ متتالية. وقد أصدرت الجمعية العامة قرارات اتسمت بتأييد جماعي. ومع ذلك، وللأسف، ما زال الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا ساريا.

إن تأييد ١٨٧ دولة للقرار إنما يؤكد أن المجتمع الدولي ، في أغلبيته الساحقة، يرى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا وعدم شرعية هذا الحصار. إن اللجوء إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تعسفية لا مبرر لها ضد الدول الأخرى على أساس التوجه السياسي هو أمر غير مقبول لدى المجتمع الدولي. وقد عبر هذا المجتمع عن رفضه لاستمرار العقوبات من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه لتوسيع هذه العقوبات من خلال القانون الوطني الذي سنته الولايات المتحدة والمسمى بقانون هيلمز – بيرتون، والذي يتجاوز بولايته التشريعات الأمريكية ليمسّ سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبادئ القانون الدولي.

إن الجمعية العامة مدعوة، بناء على ولايتها، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب والسياسات العدائية الأمريكية خارج إطار القانون الدولي تجاه جوارها الجغرافي المباشر وتجاه دول أخرى بعيدة جغرافيا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن ترفع جميع أشكال الحصار المفروضة من قبل الولايات المتحدة على كوبا وعلى العديد من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنها بلادي سوريا. كما ونأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبرت عنه الجمعية العامة اليوم، احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزام مؤسساتها التشريعية التزاما كاملا به.

وكم كان ملفتا للانتباه وذا دلالة تصويت إسرائيل النشاز المعارض للقرار ٦/٦٥ خلافا لرأي الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. إن تصويت إسرائيل هذا هو اعتراف من لدنها بوجاهة تقييم المجتمع الدولي لها بأنها لا تقيم وزنا

للقانون الدولي. وتمثل أقلية معزولة في المجتمع الدولي. وكم زاد التصويت الإسرائيلي الأمور سوءا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إدارتها للعودة إلى منطق الحوار بين الدول لحل الخلافات الناشئة فيما بينها، وإعمال قواعد القانون الدولي واحترام الحق في الاختلاف في الرأي.

إن التصويت الإسرائيلي لصالح استمرار الحصار المفروض على كوبا الأحادي الجانب، إنما يشكل اعترافا إسرائيليا مباشرا أمام العالم بأن إسرائيل تستخدم الحصار المفروض على كوبا كمحاولة يائسة لتبرير حصارها المفروض على غزة، والمرفوض دوليا أيضا. حصار إسرائيلي بائس مفروض على غزة ومرفوض دوليا، يصوت لوحده لصالح حصار آخر مرفوض دوليا أيضا، تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فهل هناك من موقف يسئ للموقف الأمريكي أكثر من هذا التصويت الإسرائيلي؟

السيدة الشريف (السودان): لقد صوت وفد بلادي مؤيدا القرار ٦/٦٥، الذي قدمته كوبا بحضور وزير خارجيتها الذي نهنئه وشعبه على ما حازه من تأييد دولي. ونؤكد في هذا الصدد على المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى مساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة، وهي مبادئ حثت عليها العديد من الصكوك القانونية الدولية.

ونعبر عن القلق العميق إزاء استمرار دول أعضاء في المنظمة الدولية في إصدار وتطبيق وفرض قوانين وأنظمة بشكل انفرادي تتجاوز آثارها سيادتها الوطنية، لتمسّ سيادة ومصالح دول أخرى، وما يستتبع ذلك من تداعيات سلبية تتجاوز الحدود الإقليمية وتخالف مبادئ الشرعية الدولية وتؤثر سلبا على حرية تدفق التجارة الدولية.

ونضم صوتنا هنا إلى ممثل اليمن الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما نضم صوتنا إلى ممثل جمهورية مصر العربية الذي تحدث باسم دول حركة عدم الانحياز.

لقد نظرت الجمعية العامة مجددا للعام التاسع عشر على التوالي في هذا البند (٤١) من جدول أعمال الجمعية العامة، في خضم وعي متعاظم من قبل المجتمع الدولي ورفض واسع من الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير اقتصادية قسرية وانفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية عبرت عنه بجلاء نتيجة التصويت الماثلة أمامنا، باعتبارها وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي. ويشكل الدعم المتواصل لهذا المشروع العام تلو الآخر، دلالة واضحة على الرفض الواسع للحظر والحصار الأحادي المفروض على كوبا لما يحمله من انتهاك صريح للبناء الدولي وللمبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والأعراف المنظمة للعلاقات التجارية والاقتصادية والمالية بين الدول.

لقد رفضت الدول في مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب المنعقد في الدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ فرض قوانين وتشريعات ذات اختصاص قضائي خارجي، ونددت كذلك بجميع الإجراءات الاقتصادية القسرية الأخرى، بما فيها تلك العقوبات التي تفرض من طرف واحد على البلدان النامية.

وشدد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتهم الخامس عشر الذي التأم بشرم الشيخ – في تموز/يوليه ٢٠٠٩، على موقفهم الثابت إزاء ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ والصين الثالث والثلاثين المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رفض ممثلو المجموعة، فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية، واستنكر الاجتماع سائر أشكال الإجراءات

الاقتصادية القسرية، بما في ذلك العقوبات المفروضة من جانب واحد على الدول النامية، وكرر البيان الختامي لوزراء الخارجية، الإعراب عن الحاجة الملحة لإلغاء هذه التدابير بشكل فوري.

تنتهج حكومة السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتمشيا مع موقف السودان القائم على المبادئ السالفة الذكر، فإن وفد بلادي يشجب فرض جزاءات اقتصادية وسياسية على البلدان النامية، لأنها تشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة إلى جانب تأثيرها المدمر على جهود تلك البلدان لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا المقام، نؤكد من جانبنا على التزام السودان بقرار الجمعية العامة ٦٤/٦، فحكومة الوحدة الوطنية لا تسن أو تطبق قوانين ولا تقوم بأي نوع من التدابير يمكن أن ينجم عن تطبيقها خارج الحدود الوطنية مساسا بسيادة دولة أخرى، وعليه تدعو حكومة السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض إجراءات من هذا القبيل.

وبناء على ذلك يقف وفد بلادي ضد هذا النوع من العقوبات الأحادية المرتبطة بمطالب سياسية والتي طالت بلادنا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وشعبه في اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق تطلعاته وتستجيب لطموحاته.

ولا تزال هذه التدابير الأحادية تؤثر سلبا على الظروف المعيشية للشعب السوداني، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة السودان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر، وتعزيز الصحة والتعليم والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتعزيز التنمية الزراعية والبشرية. ومثلما أثرت العقوبات الاقتصادية الأحادية على جميع أقاليم السودان أثرت أيضا على الحالة الإنسانية والتنموية في دارفور وفاقمتها.

وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على بلدي، ما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية الاقتصادية والسياسية مع البلدان النامية، وبلدان الجنوب، والعديد من الدول المتقدمة الأخرى مما انعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تم تعزيز العلاقات الثنائية بين السودان وكوبا عقب اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين في هافانا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، من أجل توطيد أواصر التعاون في كافة القطاعات. ولعل تعيين المندوب الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة سفيرا في كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، خطوة إلى الأمام في تعزيز هذه العلاقات. وشارك السودان في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والذي دعا إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

يدعو وفد بلدي إلى العمل على إقامة عالم أفضل للجميع يمكن فيه للدول كبيرها وصغيرها أن تتعايش في سلام، ويتطلب تحقيق هذا التعايش السلمي التزام جميع الدول بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإدارة العلاقات بين الدول بصورة سليمة. وفي هذا المجال نحث الدول التي طبقت قوانين أو اتخذت تدابير أحادية تمس بسيادة دول أخرى على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها وإبطالها، صونا لسيادة نظيراتها من الدول، وتوطيدا لميثاق الأمم المتحدة ودعما للتعاون المشترك لتكريس التنمية وإعلاء قيم السلام وتحقيق الرفاه للشعوب بدون تمييز.

السيد بوي ثي جيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): صوتت فييت نام، كدأبها في كل السنوات الماضية، مؤيدة للقرار المقدم في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال الذي تولى عرضه في جلسة الجمعية العامة اليوم وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيث باريا.

لقد مرت تسع عشرة سنة منذ أن اتخذت الجمعية العامة أول قرار يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وخلال تلك السنوات التسع عشرة، دأبت الجمعية العامة سنويا على اتخاذ قرار، ظل يلاقي دعما توافقيا متزايدا، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. حظي القرار هذا العام، كالعام الماضي، بتأييد عارم في تاريخه الذي يمتد إلى ١٩ عاما، إذ اتخذ بأغلبية ١٨٧ صوتا مؤيدا من بين ١٩٢ دولة عضوا.

إن هذا الحظر، بوصفه انتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك القوانين الدولية المتعلقة بحرية التجارة والملاحة، والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يتعارض مع القواعد المعترف بها عالميا لتنظيم العلاقات بين البلدان ذات السيادة بغض النظر عن نُظمها السياسية وخياراتها لسُبل تنميتها والمبادئ والمقاصد الأساسية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وهكذا، فإن الحظر الذي دام لنصف قرن قد ألحق خسائر مالية ومادية هائلة بالاقتصاد الكوبي. وفي الوقت نفسه، ما برح يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية في كوبا ويؤثر بجهود الشعب الكوبي للإبقاء على حياة طبيعية يسودها الاحترام والكرامة، ناهيكم عن تحسين نوعية الحياة، بينما تتحرك البشرية قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أثر الحظر بجميع الذين تمنوا وعملوا في سبيل تعزيز العلاقات المشروعة والطبيعية والعلاقات الثقافية والاقتصادية والتجارية والمالية التي تعود بالمنفعة المتبادلة مع كوبا، بما في ذلك زيادة نسبة الشعب الأمريكي من ذلك.

إن وفدي بتصويته المؤيد للقرار ٦/٦٥ إنما يكرر موقف فييت نام القاطع ومفاده أن النزاعات بين الدول لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار والمفاوضات السلمية على أساس المساواة والاحترام المتبادل فيما بينها للاستقلال والسيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لقد اشتركنا مرة أخرى، مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العمل فورا على إنهاء حظرها الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه من جانب واحد على كوبا للحد من الصعوبات التي تلم بالشعب الكوبي من دون داع، وتخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ يفضي إلى جهود بناءة نحو التطبيع المبكر للعلاقات بين البلدين من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة وفي العالم أجمع.

إن فييت نام حكومة وشعبا تؤكد من جديد مرة أخرى، دعمها وتضامنها مع كوبا حكومة وشعبا، ونقف مع المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدة كوبا، كما فعلنا على الدوام. للتغلب على آثار الحظر.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بوجود وزير خارجية كوبا بيننا. أود أن أشكره على إحاطته الإعلامية المفصلة عن أثر الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. تعتقد نيجيريا أن من حق الشعب الكوبي أن يقرر مستقبله على نحو مستقل ومن دون تدخل. وتبعا لذلك، وكما كان عليه الحال في جميع السنوات السابقة، فقد صوتت نيجيريا مؤيدة للقرار ٦/٦٥.

إن نيجيريا شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، تعارض فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا. ونعتبر تطبيق تدابير انفرادية خارج نطاق الحدود الإقليمية يتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ويتعارض أيضا مع مبادئ تعددية الأطراف، والقانون الدولي، والسيادة وحرية التجارة – وهي مبادئ نُجلُها، وما برحت تناصرها هذه الهيئة طوال السنين.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في العام الماضي لرفع عدد من القيود المفروضة على السفر إلى كوبا وعلى نقل الأموال والتحويلات المالية البريدية إلى كوبا من الولايات المتحدة.

وتكرر نيجيريا، أن المشاركة البناءة والمفاوضات السلمية لا تزال الوسيلة الوحيدة المقبولة للنهوض بالسلم والاستقرار في الأجل الطويل. ونناشد المجتمع الدولي أن يطلب إلى البلدين التحرك قدما نحو الاتصال البناء والمجدي للتوصل إلى حل نهائي لخلافاتهما يفضي إلى رفع أطول حظر تجاري في تاريخ البشرية.

أن حكومة نيجيريا الاتحادية تقيم علاقات ودية مع جميع الدول ولا تحبذ اتخاذ تدابير عقابية انفرادية لتسوية المنازعات السياسية. ومن هنا، تكرر نيجيريا موقفها المؤيد للقرار ٦/٦٥، لذلك صوتنا مؤيدين لرفع الحظر الاقتصادي عن كوبا.

السيد غونزاليس (سانت فنست وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية):

”ولا بد أن تتوحد كلمة العالم للبرهان على أن القانون الدولي ليس وعودا زائفة (A/64/PV.3، ص ١٦).

”... فليس بوسع أي دولة ولا ينبغي أن تحاول السيطرة على دولة أخرى. ولن ينجح ... ...“ والتقسيم التقليدي للعالم إلى بلدان الشمال وبلدان الجنوب لا معنى له في عالم مترابط، وكذلك لا معنى لتحالفات الدول التي تعود جذورها إلى انقسامات الحرب الباردة التي انتهت منذ فترة طويلة.

. ...

”لقد آن الأوان لأن ندرك أن العادات القديمة والحجج البالية لا تمت بأي صلة للتحديات التي تواجهها شعوبنا“ (المرجع نفسه، ص ١٤)

إن العبارات التي تلوتها من فوري لم يكتبها وفدي، بل اقتبستها من خطاب أدلى به صديقنا وأخونا الموقر، الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية العامة قبل عام. وتؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدا مخلصا هذه العبارات، كما نؤيد البيانات التي أُدلي بها اليوم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن كلمات الرئيس أوباما، لها أهمية خاصة في سياق الحظر الحالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي بلغ الآن عقده الخامس. وإذا ما أردنا أن نرسي قانونا دوليا يتجاوز الوعود الجوفاء، إذن لا بد من إنهاء الحظر الذي ينتهك القانون والقواعد الدولية. وإذا ما أردنا التخلي عن انقسامات الحرب الباردة التي ولت منذ زمن طويل، فيجب بالمثل التخلي عن الأثر البالي لذلك الصراع الأيديولوجي. وإذا اتفقنا على ألا نرفع دولة فوق أخرى، بالتأكيد لا يجوز لدولة عظمى أن تُخضع جزيرة صغيرة لعقود من الاضطهاد العقابي.

وطيلة السنوات الـ ١٨ الماضية، ما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتكلم بصراحة والأغلبية ساحقة من الأعضاء تتكلم ضد الحظر، ومعظم الدول الصديقة

للولايات المتحدة – وسانت فنسنت وجزر غرينادين تعتبر نفسها من بين أقرب الحلفاء لها – شجبت مرارا وتكرارا المنطق وراء ذلك الحظر، وأثره واستخدامه وقانونيته. وفي الواقع، أنه ربما ما من مثال أوضح وأكثر ديمومة على تجاهل الولايات المتحدة لرأي الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي من استمرارها في فرض هذا الحصار السخيف من جانب واحد.

وفي العام الماضي، أصدر مكتب المساءلة التابع لحكومة الولايات المتحدة تقريرا خلص إلى أن ''الرئيس لديه حرية التصرف لزيادة تخفيف القيود التنظيمية'' بشأن سلسلة من التدابير المتزايدة الأهمية التي تلحق حاليا معاناة بالكوبيين. ومن سوء الطالع الشديد أن رئيسا أجنبيا يمارس هذا التأثير المباشر والسلبي الذي يمس الحياة اليومية لمواطني دولة أخرى. وهذه القيود التنظيمية يمكن لها أن تستمر في العمل بوصفها حبلا يجري اختياره بصورة انتقائية ومن ثم يتم شده وإرخائه على هوى أي بلد آخر، أو كما يروق لأي رئيس بمفرده، في تجاهل صارخ للقانون والقواعد الدولية.

ويستطرد تقرير مكتب مساءلة الحكومة ليقول إنه لا مجال لإنهاء الحصار بالكامل بدون نقض بعض التشريعات الصادرة عن الكونغرس الأمريكي أو بدون التحقق من وجود حكومة انتقالية أو حكومة منتخبة بأسلوب ديمقراطي في السلطة في كوبا. ومع ذلك، وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز العام الماضي، وقف رئيس الولايات المتحدة أمامنا معبرا عن رأي واسع الانتشار حين قال:

> ''لا يمكن فرض الديمقراطية على أي أمة من الخارج.وعلى كل مجتمع أن يسعى إلى اتباع نهجه الخاص به، وما من نهج كامل وسوف يتبع كل بلد نهجا متأصلا في ثقافة شعبه وفي تقاليده السابقة. وأسلم هنا بأن أمريكا كانت في كثير من الأحيان انتقائية في النهوض بالديمقراطية'' (المصدر نفسه، ص ١٤)

في خطابه هذا العام في الأمم المتحدة، رفض الرئيس أوباما مجددا أي فكرة تهدف إلى فرض نهج سياسي مقرر سلفا على دول مستقلة أخرى وذلك حين قال لا يخطئن أحد في أن النجاح النهائي للديمقراطية في العالم لن يتحقق بسبب إملاء الولايات المتحدة. ومع كل ما تحمله تلك المقولة من تطهير للذات ومن معان نبيلة إلا أنها سرعان ما تبدو خاوية حين ننظر إليها بمنظار التشريعات الحالية المطبقة تطبيقا صارما وتسعى دون حياء، ومن الخارج، إلى إملاء مفهوم للديمقراطية بمقاسات محددة، بعيد كل البعد عن ثقافة وتاريخ وأوضاع الشعب الكوبي.

لقد ظل الحصار على مدار السنين سياسة تبحث من مبررات. في مرحلة من المراحل، كان الأمر يتعلق باحتواء ما يسمى بالتهديد الأمني الكوبي. في مرحلة أخرى، كان الهدف الوقوف في وجه ما يفترض أنه الخطر الشيوعي على نصف الكرة الأرضية الذي نحن فيه. ثم بعد ذلك رد الصاع صاعين على مصادرة الممتلكات، وبعد ذلك إرساء نمط بعينه من الديمقراطية. وها نحن اليوم نسمع عن حقوق الإنسان. وكثيرة هي المبررات الأخرى التي سيقت ثم رفضت على مدار السنين. ولكن، وفي وسط كل تلك المبررات المتقلبة، بقي الحصار قيد النفاذ وتمثل إنجازه اليتيم في عقود من المشقة على ظهر الشعب الكوبي ومكاسب سياسية ضيقة الأفق في أوساط بعض الدوائر المناصرة على الصعيد المحلي.

إن آثار الحصار أكثر ما تكون إيلاما في هذه الحقبة التي تشهد أزمات اقتصادية وغذائية. ذلك الحصار، كما استمعنا قبل قليل، يحدّ بشكل قاس من فرص الحصول على المعدات الطبية والأدوية الحديثة والمواد الغذائية الأساسية ومواد البناء والمعدات الثقيلة وقطع الغيار. أما بعض التدابير

الرمزية في مجال تنقل الأفراد والتحويلات المالية من الأسر الكوبية في الخارج فإنها لم تغير شيئا من هذه المعوقات الكبرى في طريق التنمية وإحراز التقدم في كوبا.

تجد سانت فنست وجزر غرينادين نفسها، بسبب قلة سكانها وضآلة اقتصادها – ناهيك عن تراجع الأهمية العسكرية لمنطقة البحر الكاريبي – في حقبة يتم فيها تجاهل احتياجاتها وشواغلها من قِبَل من لا ينظرون إلى العالم إلا من منظور مصالحهم الآنية الضيقة. غير أن كوبا ظلت الشريك الوفي والملتزم في مسعانا لتنمية بلدنا. لقد خرّجت الجامعات الكوبية أكثر من ٢٥٠ طالبا من سانت فنست وجزر غرينادين كما تستضيف حاليا ١٥٠ آخرين. كذلك أجرى الجراحون الكوبيون أكثر من ٣ ٠٠٠ عملية جراحية على مرضانا. وحمل الأطباء الكوبيون خدماتهم الطبية النوعية وخبرتهم إلى المناطق النائية في بلدنا. وحتى في هذا الوقت الذي أخاطبكم فيه، يقوم المهندسون والعمال الكوبيون بالعمل مع نظرائهم من سانت فنست وجزر غرينادين في بناء مستشفى حديث ومطار دولي.

في وقت كانت دول ومؤسسات عريضة الثراء تنظر بارتياب إلى كفاحنا الإنمائي ولا تقدم سوى وصفات مريبة وآراء تافهة، شمّر الشعب الكوبي عن ساعده وبذل الكثير تطوعا منه وبطريقة مسّت قلوب وأرواح شعبنا. ولا يمكن لأي قيمة نقدية أن تعبّر عن مثل ذلك الدعم والتضامن والشراكة من قِبَل الكوبيين الذين لم يطلبوا شيئا في المقابل. إن العبارات لا تسعفنا للتعبير عن تقديرنا بالقدر الكافي.

ويود وفدي أن يختم بيانه من حيث بدأ، أي بعبارات رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الملهمة والمثيرة للمشاعر في خطابه الاستهلالي أمام الجمعية العامة في العام الماضي:

”ونحن نملك الخيار. ويمكن أن يذكرنا التاريخ بأننا الجيل الذي اختار نقل جدل القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين، وأجّل اتخاذ الخيارات الصعبة ورفض التطلع إلى الأمام وفشل في المواكبة لأننا عرفنا أنفسنا بما نعارضه من مسائل عوضا عما نؤيده؛ أو يمكننا أن نكون الجيل الذي يختار الوصول إلى بر الأمان بعد عبور المياه الهائجة وتتوحد كلمته لخدمة المصلحة المشتركة للبشر، وفي نهاية المطاف إعطاء معنى للوعد المتأصل في الاسم الذي تحمله هذه المنظمة – الأمم المتحدة “. (A/64/PV.3، صفحة ١٥)

فلنترك حُجَج القرن العشرين وراء ظهورنا. ولنكف إلى الأبد عن أي إجراءات أحادية غير مشروعة، ونتطلع عوضا عن ذلك إلى المستقبل لنتصالح مع العصر ونستجيب لنداء المجتمع الدولي الملحّ والثابت. إن هذا القرار ليس من قبيل الطقوس السنوية في الأمم المتحدة بقدر ما هو مسألة حياة أو موت لـ ١١,٥ مليون كوبي.

إننا في سانت فينسنت وجزر غرينادين نؤمن بالتغيير ويحدونا الأمل في ألاّ تكون هناك حاجة بعد الآن إلى أن نجتمع العام القادم للتصويت على هذا القرار مرة أخرى.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باتخاذ القرار ٦/٥٦ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ في الجلسة العامة صباح اليوم. ونود أن نوضح موقفنا مجددا في ذلك الصدد.

لقد صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى ،كما فعل العام الماضي، مؤيدا للقرار تعبيرا منه عن دعمه الكامل لحكومة وشعب كوبا وتضامنه معهما في

كفاحهما من أجل العدالة والتقدم الاجتماعي، والتزاما منا بموقفنا الراسخ في معارضة جميع أنواع التدخل والتهديد باللجوء إلى القوة والجزاءات المفروضة على دول ذات سيادة.

يجيء اتخاذ الجمعية العامة لهذا القرار بصورة متتالية منذ ١٨ عاما، بما في ذلك وثائق ختامية متنوعة لاجتماعات دولية وإقليمية كبرى بما فيها قمة حركة عدم الانحياز، دليلا واضحا على أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والحصار الذي تفرضه على كوبا انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن المؤسف مع ذلك أن يظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل انفرادي من قبل الولايات المتحدة قائما بعد ٥٠ عاما على الرغم من مطالبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتطلعاتها.

لم يطرأ على سياسة الإدارة الأمريكية بشأن الحصار المفروض على كوبا أي تغيير منذ اتخاذ القرار ٦/٦٤ العام الماضي. بل على العكس من ذلك ، أجازت الإدارة الأمريكية اعتماد مبلغ ٤٠ مليون دولار للعامين الماليين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بهدف تشجيع البرامج التخريبية ضد كوبا. وللمرء أن يتخيل الآثار الإيجابية لذلك المبلغ لو كان سُخِّر لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية عوضا عن القيام بأعمال تخريبية ضد دول ذات سيادة.

إن الحصار الجائر والانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قد تسبب بالفعل في خسائر تبلغ بلايين الدولارات في مختلف المجالات الاقتصادية في البلد. كما أنه أضر ضررا بليغا بالحياة الاجتماعية للشعب الكوبي ورفاهه، واضعا بذلك عقبة كأداء في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في ذلك البلد.

إن الحصار الأمريكي على كوبا يظهر أن التعهدات التي تطلقها الولايات المتحدة بصفة روتينية بتنفيذ نتائج مؤتمرات لأمم المتحدة الكبرى وقممها ما هي إلا وعود خاوية، وأن أفعالها الحقيقية تعيق جهود البلدان الأخرى الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل رفاه وتقدم بني البشر.

ليست كوبا وحدها التي عانت من خسائر اقتصادية خلال العام الماضي بسبب الحصار الأمريكي الانفرادي ذي الآثار التي تتجاوز نطاق الولاية الإقليمية. إن هذا الحصار العبثي – أي قيام دولة ما بتطبيق تدابير انفرادية على قطاعي الاقتصاد والتجارة في بلدان أخرى خارج نطاق ولايتها الإقليمية – أمر يستدعي الاستهجان والرفض. ومن خلال تقييد الحقوق الدستورية لسكان الولايات المتحدة الذين يرغبون في السفر إلى كوبا، فإنها تخالف دستورها ذاته.

وبوجه عام، فإن الولايات المتحدة، بسياسة فرض الحصار على كوبا، تسخر من المجتمع الدولي بأسره الذي يطالب بوضع حد لذلك الحصار. كما أن هذه السياسة تشكل انتهاكا جسيما لمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي. وأي تدابير انفرادية ذات طابع قسري ومتجاوز للحدود الإقليمية وتسعى إلى أهداف سياسية شريرة، وتفرض نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قائما على المنظور الذاتي لبلد بعينه لا ينبغي التسامح معه إطلاقا بأي شكل من الأشكال.

وترى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو عمل غير شرعي ولا إنساني ولا يمكن تبريره إطلاقا من النواحي

السياسية أو القانونية أو الأخلاقية أو الإنسانية، ويشكل انتهاكا صارخا وجسيما ومنهجيا لحقوق شعب كامل. وهو أيضا غير ديمقراطي، حيث أنه يهدف إلى الإطاحة بدولة ذات سيادة. وعليه، فإننا نشجب بشدة الحصار المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ويغتنم وفدنا هذه الفرصة لحث الولايات المتحدة بقوة على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، واحترام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة حتى الآن بشأن الحصار المفروض على كوبا، وعلى اتخاذ إجراءات لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد فورا وبدون شروط.

وستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المستقبل تدعم بثبات الكفاح العادل لحكومة وشعب كوبا لرفع جزاءات الولايات المتحدة وحصارها، وستواصل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليل التصويت.

لقد طلب أحد الممثلين التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذّكر أعضاء الجمعية العامة بأن بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لوفد كوبا.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إنني أعرب عن امتناني العميق لبيانات المتكلمين الـ ١٣ الذين تكلموا في جلسة بعد الظهر غير المتوقعة.

وفيما يتعلق بما قاله ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فهذه هي المرة التاسعة عشرة التي كرر فيها وفد الولايات المتحدة الشيء نفسه. إن الحصار هو عمل من أعمال الحرب الاقتصادية والإبادة الجماعية. وفي العام الماضي، قرأت مواد من الاتفاقيات ذات الصلة. فهل قامت وزارة خارجية الولايات المتحدة بواجبها الدراسي أو درست هذه المسألة؟ وسوف أقرأ مرة أخرى. فبين يدي اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي تنص في المادة الثانية على ما يأتي:

> ”في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية ...: ... إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛ (أو) إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا“.

وقد قرأت هذا الصباح مذكرة مالوري الشهيرة. وهذه ليست حجج أيديولوجية من الماضي. والحصار هو مظهر قديم من مخلفات الحرب الباردة. وهو ليس مسألة خطابية بل مسألة عدوان على الشعب الكوبي. وهدف الولايات المتحدة ليس مساعدة أو دعم الشعب الكوبي. فنحن نعلم أن الحصار يوجد المصاعب والمعاناة. إنه لا يسبب الوفيات لأن الثورة الكوبيه تمنع حدوثها. وكيف يمكن لوفد الولايات المتحدة أن يفسر معاقبة الأطفال الكوبيين كما وصفت هنا. وإذا أرادت أن تساعد وتدعم الشعب الكوبي، فالشيء الوحيد الذي كان عليها أن تفعله هو رفع الحصار. ولماذا يُمنع الأمريكان من زيارة بلدنا والحصول على المعلومات بشكل مباشر؟ ولماذا يضعون القيود على ما يسمى الاتصالات بين الشعبين.

وقد ظلت الذرائع لفرض الحصار تتغير باستمرار. فأولا، كانت هناك ذريعة العضوية في المحور الصيني السوفياتي؛ ثم تحولت إلى ما سمي تصدير الثورة إلى أمريكا اللاتينية؛ وتبعت ذلك ذريعة وجود جنود كوبيين في أفريقيا، التي كانت هناك للمساعدة على هزم الفصل العنصري

وحفظ استقلال أنغولا وتحقيق استقلال ناميبيا. وبعد ذلك، جاء التلاعب بحقوق الإنسان؛ ولكن الحصار ذاته هو ما يمثل الانتهاك الوحشي لحقوق الإنسان للشعب الكوبي.

إننا على استعداد لمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكننا أن نبدأ بمعسكر الاعتقال في غوانتانامو، حيث يمارس التعذيب ولا يوجد هناك حق بأمر الإحضار؛ إنه مجال للجان العسكرية خارج إطار سيادة القانون. وهل يستطيع وفد الولايات المتحدة أن يفسر هنا ماذا حدث في معسكرات أبو غريب وبغرام وناما؟ وهل وجهت الحكومة الحالية تهما إلى المسؤولين عن ذلك؟ وهل وجهت أي تهم لمن أذن في الحكومات الأوروبية بإقامة السجون السرية في أوروبا والرحلات الجوية السرية لوكالة الاستخبارات المركزية التي نقلت أشخاصا مختطفين. وهل يستطيع ممثل الاتحاد الأوروبي أن يوضح ذلك؟ وهل يمكننا أن نتحدث أيضا عن ويكي ليكس؟ هل يمكنهم أن يقولوا شيئا عن الفظائع المشار إليها في ٧٥ ٠٠٠ وثيقة بشأن الجرائم في أفغانستان وفي ٤٠٠ ٠٠٠ وثيقة عن العراق؟

وماذا يمكن لوفد الولايات المتحدة أن يقول لنا عن الإعدامات خارج إطار القانون التي أعلنها بوش في خطابه الشهير عن حالة الاتحاد في عام ٢٠٠٣، واستقبلها الكونغرس بالتصفيق؟ وماذا فعلت الحكومة الحالية تجاه المسؤولين عن ذلك؟ وربما تكون القيادة المشتركة للعمليات الخاصة قد حُلت. وهل ألغيت الأوامر التنفيذية والأذون، أو ما زالت سارية؟ وهل صحيح أن رئيس تلك القيادة، الجنرال مكريستال، كان مسؤولا بشكل مباشر أمام نائب الرئيس تشيني؟ ويمكننا أيضا أن نناقش العنف الوحشي والتكنولوجيا المتقدمة التي يطلقون عليها اسم مكافحة التمرد.

إن التغيير في كوبا مسألة تخص الشعب الكوبي. وسوف نغير كل ما ينبغي تغييره لمنفعة الشعب الكوبي، ولكننا لن نطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تبدي رأيها في ذلك. إننا نختار مصيرنا بحرية. ولهذا السبب قمنا بالثورة. وستكون تلك التغييرات سيادية وليست بوادر. إننا نعلم أن الأمر الوحيد الذي ستكتفي به الولايات المتحدة هو إنشاء حكومة موالية للولايات المتحدة في كوبا، ولكن ذلك لن يحدث.

وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة تريد النهوض بالاتصالات السلكية واللاسلكية، فعليها أن ترفع تدابير الحصار التي تجعل الأعمال التجارية في هذا المجال مستحيلة، وأن توقف نهب الأموال الكوبية في البنوك الأمريكية وأن تلغي أحكام الحصار التي تقيد بشدة وصول الكوبيين إلى الشبكة العالمية. إذا أرادوا التعاون بين الجامعات، فعليهم أن يرفعوا القيود عن التبادلات الأكاديمية والطلابية والعلمية والثقافية وأن يسمحوا للجامعات بإبرام اتفاقات فيما بينها. وإذا أرادوا التعاون بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالأشخاص، والكوارث الطبيعية والخدمات البريدية، فعليهم إذا أن يستجيبوا على الأقل للاقتراح الذي قدمناه قبل سنة بدون أية شروط مسبقة.

لقد تغيرت حكومة الولايات المتحدة، لكن تمويل الأعمال التخريبية الداخلية في كوبا لم يتغير. ولقد أكد أمس مسؤول رفيع المستوى في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للصحفية تريسي إيتن أنه قد أرسل مبلغ ١٥,٦ مليون دولار إلى ”أشخاص في الميدان بكوبا“. هكذا يشيرون إلى مرتزقتهم.

والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المعادية ما زالت متواصلة.

ولا يزال الكوبيون الخمسة المكافحون للإرهاب في السجن بدون مبرر. وفي الفترة الأخيرة، وضع هيرالدو هيرنانديث نورديلو في السجن الانفرادي بلا وجه حق، حيث حرم من المعالجة الطبية. أما الإرهابيون الدوليون المعروفون، مثل أورلاندو بوش ولويس بوسادا كاريلس، فإنهم يتجولون بحرية في ميامي، حيث ينشطون سياسيا أيضا.

وهناك محادثات بشأن الهجرة، لكن تتواصل السياسة المعادية للهجرة بسنّ قانون تسوية وضع الكوبيين، وسياسة الأرجل المبتلة/الأرجل الجافة.

ومرة أخرى، لا أساس من الصحة أنّ الولايات المتحدة وكوبا شريكين اقتصاديين. فالمبيعات الزراعية تنتهك جميع أنظمة وممارسات التجارة الدولية وحرية الملاحة. لقد قيلت أكاذيب في هذه القاعة فيما يتعلق بتلقي كوبا هبات من منظمات غير حكومية بمبلغ ٢٣٧ مليون دولار.

إن الحصار يتجاوز الحدود الإقليمية بصورة تعسفية وله آثار على الجميع في هذه القاعة. إنه ليس مسألة ثنائية.

ليس لدي الكثير لأضيفه إلى ما قيل بالفعل عن الاتحاد الأوروبي. إننا لا نعترف بأية سلطة أخلاقية أو سياسية مهما كان نوعها من جانب تلك الهيئة تؤهلها لتوجيه الانتقادات بشأن حقوق الإنسان. فمن الأفضل له أن يهتم بسياسته الوحشية المناهضة للمهاجرين، وترحيل الأقليات، وقمع المتظاهرين بشكل عنيف وتنامي الإقصاء الاجتماعي لقطاعاته العاطلة عن العمل وذات الدخل المنخفض. ويكرس البرلمان الأوروبي نفسه، بصورة وقحة ومخزية، لمنح الجوائز للعملاء المأجورين لحكومة الولايات المتحدة في كوبا. ويقول الآن إنه تخلى عما يسمى بالموقف المشترك. وسنرى ذلك. وستكون الحقائق غنية عن البيان. لكن الاتحاد الأوروبي يحلم إذا كان يعتقد أنه سيتمكن من تطبيع العلاقات مع كوبا فيما يوجد هناك ما يسمى بالموقف المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد لممارسة لحق الرد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.